محددات وأسباب الفقر في الجزائر

أ. عريس مختار
طالب دكتوراه بجامعة تلمسان

أ.د. بابا عبد القادر
أستاذ تعليم عالي، جامعة مستغانم

ملخص:

ما زال انتشار الفقر على نطاق واسع يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية. ويكون الفقر مصحوبا في أحيان كثيرة، بالبطالة وسوء التغذية والأمية وتدني مركز المرأة، والتعرض للمخاطر البيئية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية و الصحية. وهذه العوامل جميعها تساهم في ارتفاع مستويات الخصوبة والوفيات. فضلا عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية. و يتصل الفقر أيضا اتصالا وثيقا، بالتوزيع السكاني والمكاني الغير ملائم، و بالاستخدام الغير مستدام، والتوزيع الغير منصف للموارد الطبيعية. مثل الأراضي والمياهو التدهور البيئي الخطير.

ومن هنا، ارتأينا أن نقدم هذا العمل الذي سنتعرض فيه إلى مختلف محددات الفقر وأسبابه في الجزائر. حيث نستهله بعرض بعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالظاهرة، ثم التطرق إلى أهم المحددات التي تساعدنا على تحديد ظاهرة الفقر، وحصرها من جميع جوانبها الرئيسية، وكذا الأسباب الحقيقية والموضوعية المسببة لها. وسنركز في الأخير على علاقة ظاهرة الفقر بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، محددات الفقر، أسباب الفقر، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

Résumé :

Plus que jamais auparavant, la pauvreté continue de s'étendre et constitue un frein et une contrainte aux efforts de développement. Il s'agit là d'un enjeu majeur auquel doit faire face l'humanité, surtout que ce phénomène (la pauvreté) s'accompagne généralement de chômage, de la malnutrition, de l'analphabétisme et du recul du statut de la femme dans les sociétés en plus des catastrophes sanitaires et écologiques qui font du bénéfice des services sociaux et sanitaires un luxe.

Ce sont là les ingrédients qui influent directement sur le taux de la fécondité et de la mortalité, freinent l'appareil de la production économique et agissent négativement sur la répartition spatiale de la population ; ce qui pousse à la répartition non équitable des richesses telles que la terre, l'eau…

C'est dans ce cadre que nous proposons ce travail dans lequel nous délimitons les indicateurs et les causes de la pauvreté en Algérie. Nous insisterons notamment sur la relation entre la pauvreté et les indicateurs socio-économiques.

1 . مقدمة:

إن تعدد تفسيرات الفقر يجعل من محدداته متعددة، وما من شك في أن لهذه المحددات تأويلا في المجال الاقتصادي، وهي تفسر لحد ما واقع الفقر في الجزائر. إذ أن السياسات الاقتصادية التنموية متعثرة، مما يجعل مشكلة الفقر حادة. ولكون الفقر مشكلة ليست فردية فحسب، وإنما هو وضع اجتماعي. فإن البحث عن أسبابه يجب أن يتم في أماكن أخرى، داخل وخارج دائرة الفقر، فالمؤشرات والعوامل التي ينظر إليها على أنها محددات الفقر ويطلق عليها أحيانا: (الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء)، يمكن حضرها فيما يلي:[1]

- إن نسبة الفقراء في الجزائر في الريف أكبر من فقراء المدينة، وهذا التفاوت الكبير بين الريف والمدينة يؤدي إلي زيادة الهجرة الريفية، بازدياد مضطرد مادامت عوامله مستمرة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الثنائية في المجتمع؛
- انتشار البطالة بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء ذوي المداخيل المتدنية التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل. إضافة إلى عدم وجود برامج لرفاه العاطلين كما هو الحال في الدول الغربية. وفقراء الجزائر يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر، والتي تعود لأنماط سلوكية وعادات سلبية في المجتمع. وبالتالي تؤدي إلى زيادة الفقر لدى الفئات ذات الدخل المنخفض.

[1] محمد الصقور، السياسات الاجتماعية الفقر في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الفقراء عن القضاء عن ظاهرة الفقر، دمشق، 1996، ص 88-89.

2 . **مفاهيم الفقر:**

يرى الخبراء أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية. حتى ولو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر، إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه؛ فمنهم من يربطها بمعدل المواليد الذي يقابله النقص في معدلات إنتاج العالم الثالث مما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

ومنهم من يرجعها إلى الطبيعة، وعدم قدرتها على توفير الطعام للأفواه المتزايدة سنويا. وبالنظر إلى ما وفرته الطبيعة من موارد اقتصادية؛ فلا يمكن اعتبارها سببا في الفقر. ومن هنا يتضح أن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هي المسؤولة عن تلك المشاكل التي تقف وراء التدهور التنموي.

أما بالنسبة لجمهور الاقتصاديين، فنقول أنهم يركزون على الجانب الذي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تضمن بقاء الإنسان وتنميته. كما يرون في مجموعة الفقراء،المجموعة غير القادرة على توفير حاجياتها الأساسية التي تمكنها من العيش في حياة كريمة. مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية، وهذا ما يكون سببا في انخفاض المستويات الصحية والتعليمية...إلخ.

مما سبق نستطيع الخروج بمفهومين للفقر؛ أولهما يتعلق بحد الكفاف، والثاني بالحرمان.

1.2. مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف:

يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضرورية من مسكن وملبس...؛ ويلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم بالتركيب النوعي، ولا العمر لأفراد الأسرة. كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي بإمكانها أن تلعب دورا أساسيا في تحديد أساسيات الفرد من جهة، وأن هذا المفهوم يتجاهل أسعار المواد وقيمتها ونوعيتها. كما لا يراعي الظروف الاجتماعية، النفسية والصحية للإنسان.

2.2. الفقر والحرمان النسبي:

يقوم هذا المفهوم على المعرفة الدقيقة لكل الاحتياجات الضرورية حسب تصور المجتمع، وأسلوب حياته مع مراعاة اختلافات الأجيال ومشاركة أفراد المجتمع في المناسبات المختلفة مثل الأعياد، الأفراح والأقراح.

وجوهر المفهوم أن الفرد يدخل في حلقة الحرمان النسبي بمجرد أن تبدأ استجاباته لهذه المناسبات، تقل بسبب النقصان أو قلة دخله.

ويعاب على هذا المفهوم كون أنه يعتمد على عامل الدخل، في تفسيره للحرمان النسبي كون أن هناك ظروف أخرى إلى جانب الدخل قد تحول ما بين الفرد وحضوره، أو مشاركته الاجتماعية في المناسبات المختلفة.

3. أنواع الفقر: الفقر قد يكون مطلقا أو نسبيا:

1.3. الفقر المطلق:

هناك معيارا نقديا محددا، متى توفر أصبح الفرد قادرا على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، الملبس، المسكن والتعليم والصحة، ومتى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيرا بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر2، ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان؛ الغذائية وغير الغذائية[3]، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالامكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل:

- يشترط حدوث نمو اقتصادي؛ أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر؛

---

[2] CHATE Lus Michel et Jacques FONTANEL – dix problèmes économiques contemporains. OPU édition, 1993, p140.

[3] UNDP, technical- support document. Pauvreté indicators -1995, The internet: www.undp.org/pauvreté/publicatios.

- أما ثانيهما: فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخيل.[4]

2.3. الفقر النسبي:

وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون أفقر من 10 % أو 20% في المجتمع، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقيرا بالمفهوم المطلق.

3.3. الفقر المدقع:

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات، والمقدرة بـ 2200 حريرة/يوم للفرد العادي. وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

4.3. الفقر المؤقت – الاجتهادي:

وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتا. إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي، ونمطها الاستهلاكي؛ بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم؛ فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية...

عموما فإن مدة الفقر قد تطول وتدوم، أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو الأسرة في مواجهته.

5.3. الفقر متعدد الأبعاد:

أين يكون الفقر موافقا إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية؛ بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب، وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف، التكوين،

[4] د. محمود حسن خان، مجلة تمويل التنمية، كيف يمكننا مساعدة الفقراء – ديسمبر 2000، ص 25.

الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل. فعامة ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء وتدهور أكثر فأكثر.

6.3. الفقر ظاهرة متصاعدة:

فبمجرد أن تكون البطالة مكثفة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة عندما يكون الفقر مؤقتا؛ يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها. وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات ونسب، وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء؛ بمعنى حساب درجة الانحراف "Pauvreté gap " ما بين الدخل المحقق والفقر المحصل عليه، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل "Déficit revenu ".

7 .3. الفقر ظاهرة ريفية:

على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقلية الدينية أو العرقية أكثر؛ وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، ومعاناة الطفل هي أكثر. كما أن معاناة البدويين هي أكثر من معاناة الحضر. خاصة بعد ما اعتبرت الإحصائيات والدراسات أن الفقر ظاهرة ريفية أكثر منه حضرية. فهو يمثل 63 % في العالم وتبلغ نسبته 90 % في كل من إفريقيا والصين. أما في المغرب العربي فإن إحصائيات 2002 تقر أن نسبة الفقر في المغرب العربي تقدر بـ: 19 % ، 22 % في الحضر و33 % في الريف.

4 . محددات الفقر:

وإن التشخيص الصحيح للمحددات هو الشرط الضروري لوضع سياسات تنموية صحيحة للحد من الفقر. وإن باب الاجتهاد يجب أن يظل مفتوحا لتشخيص المحددات في المجال الاقتصادي. إلا أن الأمر لا يجب أن يقف إلى هذا الحد، إذ تجدر الإشارة إلى أن المحددات في الجزائر تنحصر في الإطار السياسي أولا ثم إطار التنمية ثانيا. لذلك فإن مسألة تشخيص المحددات الرئيسية تكتسب أهمية بالغة، حيث أنها تمثل الشرط الضروري لرسم السياسات الصحيحة، فإذا كانت المحددات في غير موضعها، تكون

حصيلة السياسات المنتهجة للحد من الفقر ضعيفة إن لم تكن معدومة.[5] وكما أسلفنا، إن الفقر هو ظاهرة معقدة ومتشابكة، وذات أبعاد متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن حصرها في أي بعد منها فقط، بل تلك المحددات لها تأثيراتها المختلفة، ولهذا فإن المحددات يمكن حصرها فيما يلي:

4. 1 . العوامل السكانية:

يعد النمو السكاني محددا أساسيا في هذه العوامل وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة. إذ أن النمو السكاني يعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية[6]. مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين، فزيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة نمو الفقر، ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي، ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني. مما يساعد في زيادة عوامل الفقر، وبالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة لتحسين مستوى المعيشة ودعم برامج الحد من الفقر والبطالة. ويعد النمو السكاني. وهناك أسباب عديدة لارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني، ومنها فشل سياسة تحديد النسل وكذا الارتفاع المتزايد لمتوسط العمر. إذ أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين التغذية ودرجة الخصوبة.

4 .2 . العوامل الاقتصادية:

تتمثل العوامل الاقتصادية في المحددات الرئيسية التالية:

أ . انحياز نمط النمو المحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، ويمكن تبيان ذلك من خلال:[7]

- التباينات الواسعة في توزيع الدخل؛
- تفاوت الإنفاق لصالح المدن على حساب الريف؛

[5] جورج فارس القصيفي، الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 198-205.

[6] عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهظة، القاهرة، 1971، ص 244.

[7] جورج فارس القصيفي، مرجع نفسه، ص 199.

- العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء.

ب. تريبع الاقتصاد وتدهور أسعار النفط والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع بسبب ضعف الهياكل الارتكازية ، وضعف المنافذ العالمية للسوق، نتيجة ارتباط أسواق السلع والخدمات بمؤسسات وشركات عالمية. مما تسبب بخلل في الهياكل الاقتصادية، ولجأت الدولة إلى صندوق النقد الدولي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي لتحسين التدهور الحاصل في نسب التبادل التجاري والدين الخارجي. فضلا عن عوامل أخرى جعلت هذه الإجراءات تزيد من شدة الفقر.

3. 4 . العوامل الاجتماعية:

إن هذه العوامل تشارك العوامل الأخرى دورها في زيادة الفقر وانتشاره، وبالرغم من عدم محدوديتها، إلا أنه يمكن القول أن النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أول المنظمات الغير حكومية، وتزايد الأمية وانخفاض التعليم والتكوين المهني الملائم مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي تناقص اليد العاملة المؤهلة والماهرة على إدارة الإنتاج. مما أدى إلى تزايد البطالة، وبالتالي انعدام الاستقرار الاجتماعي وكذا تحييد دور المرأة، مما أدى إلى زيادة قدرة هذه العوامل في زيادة الفقر، ونقص وضعف الخدمات الصحية، في المجتمع.

ومن هنا، فالفقر لا يحدث بين عشية وضحاها، بل هو ناتج عملية طويلة تتضافر فيها عوامل عدة، التي تصب في النهاية إلى حرمان المجتمع، أو على الأقل حرمان بعض الشرائح فيه. لهذا فإن معالجة الفقر تكون بمواجهة أسبابه الجذرية بإجراءات مانعة، أفضل بكثير من مواجهة اتجاهاته التي قد تؤدي إلى حدوث خسائر اقتصادية واجتماعية لا يمكن حصرها، وبالتالي تسبب في مضاعفة الفقر وزيادة حدته، وقد اتخذت الجزائر تدابير وقائية للحد من هذه المشكلة. كتخفيض النمو السكاني، وزيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم. وخاصة الاتجاه نحو سياسات التصحيح الهيكلي، إلا أنها لم تكن كافية للتخفيف من حدة الفقر. وأن أغلب محاولات قياس الفقر تعتمد أساسا على خصائص هذه الظاهرة وليس على

العوامل المولدة لها. وبالرغم من أهمية محاولات قياس الفقر بغية تحديد مستواه، وتحليل خصائصه، إلا أنه يبقى من المهم تحديد الأسباب المولدة له، بهدف صياغة السياسات المواجهة له.[8]

وهذا لا يعني أن تشخيص الأسباب بمعزل عن رؤية حقيقية لحجم الظاهرة وخصائصها، وذلك لضمان نجاح الحلول والمعالجات المقترحة. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات الإحصائية المتوافرة لا تسمح بتشخيص حالة الفقر في الجزائر، بل إن أحد أوجه الفقر هو فقر المعلومات الدقيقة حول هذه الظاهرة. وإن ما يجب إدراكه دائما عند تحديد أسباب الفقر، أنه ليس نتاج عوامل محلية فحسب، بل أيضا نتاج التقسيم الدولي للعمل. وأن تيار العولمة ليس آنيا، بل تيارا مستمرا مهيمنا من خلال مؤسساته الدولية، حيث لا تضم السياسة والأسواق، بل تهدف إلى السيطرة على المجتمعات نفسها.[9]

5 . الأسباب الداخلية والخارجية للفقر:

ومما سبق، فإن تحديد أسباب الفقر يرجع إلى أسباب داخلية وخارجية. ولكي نفهم هذه الحقيقة، فالنقاط التالية تبين تلك الأسباب: [10]

1. 5 . الأسباب الداخلية:

أ . اقتصاديا:

- السياسات الإنمائية الحكومية الغير مناسبة.
- قلة فرص العمل.
- البيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي مناسب.
- قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.
- النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق).

[8] كمال حمدان. الفقر في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص220.

[9] عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 162.

[10] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهضة وإزالة الفقر، بنيويورك، 2000، ص 23-28.

- انخفاض الأجور تحت خط الفقر.
- قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية).
- التحكم المحدود بالموارد.

ب . سياسيا:

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر؛
- ضعف المشاركة الشعبية؛
- حالات انهيار الاستقرار الداخلي والحروب؛
- انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر؛
- البيئة الغير ملائمة لمشاركة المنظمات الغير حكومية والجماعات المحلية في التنمية بمشاركة فاعلة؛
- الفساد.

ج . ديمغرافيا:

- ارتفاع معدل نمو السكان؛
- ارتفاع معدل الإعالة.

د . اجتماعيا:

- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية والغير حكومية)؛
- قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن، التدريب المهني)؛
- الأمية والتعليم والتدريب المهني، الغير ملائم لمتطلبات السوق؛
- التمييز ضد المرأة؛
- العزلة الاجتماعية؛
- التهميش الاجتماعي؛

- انعدام الاستقرار الاجتماعي؛
- دائرة الفقر المفرغى.

2. 5 . الأسباب الخارجية:

- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية؛
- تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية؛
- عبء الديون؛
- الحروب؛
- تدهور نسب التبادل التجاري؛
- عولمة أسواق السلع والخدمات؛
- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

6 . السياسات الاقتصادية وأثرها على الفقر:

بإمكان السياسات الاقتصادية أن تكون فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب، وإنما في اجتنابه ومنع فرص نشوئه. ففي جميع أسباب الفقر المتفق عليها من طرف الباحثين، يتبين الدور الممكن للسياسة العامة التي تنتهجها الحكومات لتوجه نشاطها أو نشاط الأفراد، التي نعني بها الأسباب المؤسسة للفقر وتضم: توزيع الدخل والثروات، سوء إدارة الموارد، السكان والبيئة، الفئات الاجتماعية المهمشة، والنزاعات والحروب. وهذا يعني تزايد احتمالات الفقر في نظام اقتصادي ضعيف، تتفاقم فيه مشكلات وظائف التشغيل، أو الدعم أو الإنفاق الاستثماري. لذا فالفقر يعد مؤشرا يدل على خيبة الحكومات في خياراتها وتطبيقاتها للسياسات الاقتصادية.[11] وما زاد الطين بلة، هو تقلص ظل دولة الرفاه، واستبدالها بالدولة

[11] آمال شلاش، دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 123-133.

المنحازة للسوق. وهذا أدى إلى ضمور الموارد العمومية المتاحة للإنفاق، لضمان الأمن الاجتماعي، مما يترتب عليه تفاقم البطالة والفقر والعوز والمرض والجهل والتهميش.

وبما أن الدول التي تشهد ظاهرة الفقر ليست متجانسة في بنيتها الاقتصادية، فإن هذا يؤدي إلى اختلاف السياسات الاقتصادية، واختلاف مضامينها وتطبيقاتها. والجزائر من بين الدول المصدرة للنفط، المصنفة في مجموعة الدول النفطية حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عن الجامعة العربية لعام 1994. وقد اتخذت الدولة في السنوات الأخيرة سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز اقتصادها، إذ قلصت إنفاقها الحكومي في موازناتها، وفرض ضرائب وبعض الرسوم على بعض الخدمات لزيادة عوائد الحكومة.

واتخذت إضافة إلى ذلك، سياسات التنويع الاقتصادي وتشجيع الصناعات الأخرى، لتقليل الاعتماد على موارد النفط التي تشكل النسبة الأكبر من مجمل المداخيل للدولة. ونظرا لانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الموارد المالية، أدى إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية ترتب عليها خفض العجز في الميزانية ، واتخاذ إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي[12]. هذا بالإضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في سنة 1994.

ويمكن القول أن الدولة اعتمدت على اتجاهين رئيسيين في سياستها الاقتصادية للتأثير على الفقر، الاتجاه الأول يسعى نحو استخدامات محدودة للوصول إلى دولة الرفاهية، والمعتمدة على استراتيجيات الحاجات الأساسية التي تحاول تحقيق أمرين هما:

أ . معالجة الفقر المطلق.

ب . سد الحاجات الأساسية المادية والاجتماعية. وتحديد مستوى عوائد عناصر الإنتاج، والهدف من هذه السياسة تدنية مستوى الفقر.

[12] كريمة كريم، الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 128.

أما الاتجاه الثاني للسياسة الاقتصادية، فهو السائد والمتمثل في التصحيح الهيكلي. أو برامج التكييف الهيكلي. وعليه يمكن دراسة السياستين المتمثلتين في سياسة النمو الاقتصادي، وسياسة الإصلاح الاقتصادي. وآثارها، لما لهما من تأثير على الفقر في الجزائر.

1. 6 . الفقر والنمو الاقتصادي:

إن واحدا من أهم مسلمات الليبرالية، ما يسمى مفعول التساقط، وهو ثراء الأغنياء الذي سيصفي تلقائيا وتدريجيا ظاهرة الفقر، لأن الغنى سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل أكبر، وبالتالي تدني نسب البطالة. والدولة هنا ليست راعية لكل ما سبق، وإنما دورها ينحصر في حفظ النظام.[13] ومن الملاحظ في هذا أن مستوى معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا من خلال رفع مستوى معيشة الأغنياء. ولكن الأسوأ من هذا، أن قضية التوزيع كثيرا ما يجري استبعادها من النقاش باعتبارها أقل أهمية بكثير من قضية رفع متوسط الدخل للدولة ككل، وقد ببر هذا الاستبعاد (نظرية التساقط إلى الأسفل)[14]. ومن المعروف أننا نعرف بالفعل أن معجل النمو مقاسا بالزيادة في الناتج القومي الإجمالي، ونعرف أيضا أن بعض البلدان النامية قد حققت معدلا عاليا للنمو عبر فترة طويلة، ولكن هل أحدث هذا المعدل أثرا عميقا في مشكلة الفقر الجماهيري؟ وهل أسفر عن انخفاض في أكثر أشكال الفقر سوءا – سوء التغذية، المرض، الأمية، السكان الذين لا مأوى لهم- ؟ هل كان يعني عمالة أكثر ومساواة أكبر في الفرص؟ ....، إن النمو في الناتج القومي لا يتساقط رذاذا على قاعدة المجتمع، لهذا فإن إعطاء الأولوية للنمو التدريجي الذي يقاس طبقا إلى الناتج القومي الإجمالي، والذي قد يترك في أعقابه عديد الكوارث الاجتماعية.

فمعدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي لا تكفي للقضاء أو التخفيف من ظاهرة الفقر. فالأمر يرتبط بالسياسات الاقتصادية المنتهجة، فعندما تكون هذه المعدلات المرتفعة في النمو، لا يستفيد منها سوى الأغنياء في اتجاه تزايد الاستهلاك التفاخري، والسعي للادخار خارج نشاط الاقتصاد الوطني.

---

[13] اسماعيل صبري عبد الله، العرب والكوكبة، بحث مقدم في الندوة الفكرية: العرب والعولمة، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2002، ص 366.

[14] جلال أمين. نظريات التنمية، علم أم مذهب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 47.

وبالتالي، فالأمر لا يؤدي سوى إلى زيادة ثراء الأغنياء وزيادة الفقراء فقرا، وبذلك نقل المنافع المتوقعة من النمو الاقتصادي الموجه لمعالجة الفقر.

وفي تقرير صدر في عام 2000 وهو أول تقرير مشترك بين هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية، تحت عنوان "عالم أفضل للجميع"[15]. والذي يسلط الضوء على موضوع الفقر على اعتباره أكبر تحد يواجه العالم.

وتقرير أخر صادر عن البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 2000-2001. لموضوع مهاجمة الفقر "**Attacking Poverty**"،[16] حيث تشير بيانات هذين التقريرين إلى أن حوالي 208 مليار شخص يعيشون في الوقت الحالي على أقل من دولارين في اليوم.

وبالرغم من معدلات النمو العالية التي حققتها الدول النامية في التسعينات[17]، فالدول العربية وخاصة الجزائر، شهدت انخفاضا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت نموا اقتصاديا سالبا كان مرده إلى هبوط أسعار النفط وإلى التدهور الأمني في تلك الفترة. وقد ساهم هبوط مستويات الدخل والركود الاقتصادي وتقليص الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والنمو السكاني، مجتمعة في تزايد الفقر. وينبغي الإقرار بأن الإنفاق الاجتماعي هو المؤشر الأكبر في توزيع الدخل من بين مكونات الإنفاق الحكومي، فالإنفاق على التعليم والصحة هو الحجر الأساس في السياسات الاجتماعية الهادفة للحد من الفقر. ومن الممكن أن نأخذ العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الفقراء، من خلال ثلاثة نواحي، وهي:

- أولا: إن ارتفاع معدلات النمو قد لا يكون شرطا ضروريا لتحسين أحوال الفقراء، إذ أن نمط النمو هو أيضا عامل مهم في تحديد النتيجة. فتوقف النمو الاقتصادي يجعل كل من شرائح المجتمع تعاني

[15] IMF, OECD, UN and World Bank, 2000, ''A batter World for ALL'', www.Paris21.ord/batter.world

[16] World Bank, World development, report 2000/2001, ''Attacking Poverty''. New Yourk, N. Y. Oxford University Press.
(www.worldbank.org/poverty/wdr.poverty/report

[17] التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سبتمبر 2001، ص 4.

الأمر، سواء من الفقراء أو الأغنياء على المدى الطويل. أما إذا كان معدل النمو معتدلا، أي يتراوح بين مرتفع بمستوى 10% إلى منخفض بمستوى 4%، وبدون تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، فإن مثل هذا المعدل يمكننا توقع تحسنا في أحوال الفقراء في المدى القصير والطويل.

- ثانيا:على الرغم من اعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التقارير، أن النمو ليس شرطا كافيا لتحسين أحوال الفقراء، إلا أنه عامل مهم في الوصول إلى هذا الهدف. وكثيرا ما تشير التقارير إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق بمفرده هذا التحسن في أحوال الفقراء ولو على المدى الطويل. وتعتمد هذه الفكرة في الأساس إلى تجربة الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر، والجزء الأكبر من القرن العشرين. وقد دعم هذا الاعتقاد استنتاجات "سيمون كوزنتيس" "Kuznets"[18]، والتي يبين فيها أن تجارب التنمية في الغرب في توزيع الدخل يميل إلى الابتعاد عن المساواة في مراحل النمو الأولى، ولكنه بعد مرحلة معينة يميل إلى المزيد من المساواة، مما ساعد في زيادة الاعتقاد بنظرية (التساقط إلى الأسفل)، ولكن هذه الاستنتاجات، حتى ولو كانت وصفا صحيحا لتجارب النمو في الغرب، فإن الدول الأقل نموا لا يمكن لها أن تأخذ بهذه الاستنتاجات المبنية على بيانات "Kuznetis" التاريخية والإحصائية على أنها مؤشر موثوق لما سيأتي في المستقبل، حتى للدول الغربية نفسها. حيث أن هناك أشياء كثيرة كانت تحدث في الوقت نفسه، الذي جرى فيه النمو الاقتصادي نفسه، وقد يكون لها الفضل في تساقط ثمار النمو في أيدي الفقراء، وليس نتيجة للنمو الاقتصادي نفسه. وقد لا يمكن تكرار هذه الأشياء نفسها في المستقبل بنفس النحو، أو بالقوة نفسها، فقد يكون نمو الحركات العمالية أو الاستعمار هو المسؤول أكثر من النمو الاقتصادي. ومنه كان على الدول النامية التي لا تتمتع بحركات عمالية بهذه الدرجة من القوة، ولا تمتلك مستعمرات، أن تنتظر مدة أطول بكثير مما انتظرته الدول الغربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. وإن الذي يدفع إلى تساقط ثمرات النمو إلى أسفل، قد يتوقف تماما. بل، ينعكس. فإذا بالنمو الاقتصادي إذا

[18] Simon KUZNETS, ''Economic Growth and Income Inequality'', American Review. Vol 45. N°1.

اقترن بالسياسات الليبرالية الجديدة، يصحبه تدهور في توزيع الدخل، وزيادة حدة الفقر لمدى شرائح مهمة من المجتمع بدلا من العكس.

- ثالثا: دائما ما يتم التركيز في الكتابات والدراسات على الأثر الإيجابي للنمو في أحوال الفقر، ونادرا ما يذكر العكس. أي أثر تحسن أحوال الفقراء في معدلات النمو، وحتى لو ذكرت، فلا تحظى بالقدر الذي تستحقه. وإن ارتفاع مستوى الصحة والتعليم، يمكن أن يكون له أثر ملحوظ في معدل النمو نتيجة إلى رفع مستوى إنتاجية العمل. كذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتحسين أحوالهم، قد يؤدي إلى رفع معدل النمو بصفة أخرى غير رفع مستوى الإنتاجية. فمعدل نمو متوسط الدخل يتوقف بالطبع على كل من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو السكان. وهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن معدل المواليد أكثر استجابة للارتفاع في مستوى المعيشة من استجابته للارتفاع في مستوى الدخل في الدولة ككل، فزيادة الشعور بالاطمئنان مثلا، لدى أصحاب المداخيل المنخفضة في توفر دخل معقول لهم في الشيخوخة، يمكن أن يساهم في تخفيض معدل المواليد لديهم أكثر مما يمكن أن يساهم فيه ارتفاع في متوسط دخل الدولة ككل، مما قد لا يحقق منه الفقراء أي نفع. لهذا فإن تحسين أحوال الفقراء يمكن أن يكون له الأثر في تحقيق معدلات نمو أكبر.

2. 6 . الفقر وبرامج التصحيح الهيكلي:

إن سياسة التكييف والتصحيح الهيكلي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تنتهج نموذجا مختلفا لرسم سياسات الاقتصاد الكلي الذي يراعي فيه تقليص معدلات النمو الاقتصادية، والاستثمار والعمالة، وتقليص دور الدولة وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد، وتحرير الأسواق وزيادة فاعليتها[19]. لذا فقد أفضت هذه السياسات إلى انتقال دور الحكومة إلى دور تصحيحي، يرتكز على التحرير الاقتصادي، وإصلاح القطاع العام، وسياسات اقتصادية كلية استقرارية، ونتيجة لهذه السياسات التي طبقت في عقدي

[19] آمال شلاش، دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 129.

الثمانينيات والتسعينيات، فإن الأوضاع الاقتصادية تدهورت ومعها تباطأت معدلات النمو الاقتصادي. وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، وزاد الفقر في أنحاء كثيرة من العالم.

على الرغم من نتائج السياسات التصحيحية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، إلا أن هناك اقتصاديات لازالت تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية على المستوى القطاعي والجزئي، كالعجز المزمن في الميزان التجاري، والفجوة الادخارية، وكذا مشكلة البطالة والفقر. والتبرير لكل هذا، أن نتائج الإصلاح لا تظهر إلا في المدى الطويل، فمنذ بداية الثمانينات، أدت برامج الإصلاح الاقتصادي الكلي وبرامج التكييف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين على البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي، إلى زيادة أعداد الفقراء في العالم ودول العالم الثالث بالذات، وعلى خلاف اتفاقية "بروتن وودز" التي كانت تهدف إلى إعادة البناء الاقتصادي، وتثبيت أسعار الصرف الأساسية. نجد أن برنامج التكييف الهيكلي يسهم بصورة كبيرة في زعزعة العملات الوطنية، و في تدمير اقتصاديات البلدان النامية.[20] كما أن هذا البرنامج مرتبطا مباشرة بعملية ظهور الجوع في عصر العولمة، لأنه يمنع بصورة منتظمة كل نشاط اقتصادي سواء كان حضريا أو ريفيا، لا يخدم بشكل مباشر مصالح النظام العالمي للسوق والعمل، على تجاوز العوائق السياسية والاقتصادية التي تقف بوجه الإصلاح والتحديث في مساراتها.[21] ونلاحظ أن انخفاض الدعم من جملة الإنفاق العام في الثمانينات، يعتبر ظاهرة عامة في معظم البلدان العربية، حيث تزامنت مع سياسات التصحيح الهيكلي والإجراءات الخاصة بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

فالدعم للغذاء كان يشكل جزءا مهما من الإنفاق العام خاصة في البلدان ذات الحجم السكاني الكبير، أو التي يوجد بها قطاع ريفي واسع، حيث يعد للدعم أثرا واسعا في وصول الغذاء إلى الفئات

[20] ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني. الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 43.

[21] Heba HANDOUSSA, '' Economic Transition in the middle East global challenges and Adjustment stratigies'', (Cairo American University in Cairo), 1997, pp 111-126.

الفقيرة. وبغض النظر عن هذا الوجه أول ذاك في أثر الإصلاح الاقتصادي أو التغير الهيكلي، نرى آثاره السلبية تظهر من خلال تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل، وتردي إشباع الحاجات الأساسية وزيادة معدلات البطالة.[22] وقد أشار تقرير البنك الدولي عام 1990، إلى أن التغيرات الهيكلية المتخذة ذات تأثيرات على الفقر في العديد من بلدان العالم الثالث. وأن ما بين 50 دولة نامية تعرضت لبرامج التكييف، فإن 46 دولة منها شهدت تدهورا في جميع مؤشرات الفقر.

6. 3. أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفقر:

إن قضية الآثار التي تحدثها برامج التكييف الهيكلي، وإجراءات التثبيت الاقتصادي في أحوال الفقراء، هي قضية أبعد ما تكون عن الحسم. وهناك خلاف في الرأي حول ما إذا كانت هذه البرامج ذات آثارا سلبية أم إيجابية على الفقراء، سواء على المدى القصير، أو الطويل. وبالتأكيد، فإن الآثار السلبية التي تفرزها هذه السياسات هي أكبر وأهم من إيجابياتها والتي يمكن إيجازها في الآتي[23]:

1. إن السياسات المالي التي يطالب بها الصندوق، أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب، ولاسيما تلك الفقيرة أو محدودة الدخل.
2. إن تلك السياسات (سياسات التقشف المالي) حرمت الكثير من فرصة التعلم ومن فرصة التطبيق.
3. إن سياسات رفع الدعم عن قطاعات كاملة، وبيع جزء كبير منها (القطاع العام) إلى القطاع الخاص، ورهن حياة الفقراء إلى الأبد بأيدي هذا القطاع الغير كفؤ في البلدان النامية.

[22] مايع شبيب الشعري،تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في الأقطار العربية المحولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 149.

[23] محمود خالد المسافر. إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقير في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 308.

4. إن سياسات التحرير من التجارة الخارجية ورفع القيود، ، أدت إلى تقسيم فئات المجتمع في الدولة إلى قسمين، أولهما مهتم برفاهية تطغى عليه صفة الاستهلاكية بانتمائه إلى مجتمعات خارجية، والثاني واقع في مصيدة الجوع.
5. إن تخفيض سعر الصرف أدى إلى تخفيض سعر درهم الفقراء، وزيادة دولار الأغنياء (التضخم).
6. إن زيادة معدلات الفائدة تؤثر على الاستهلاك والاستثمار المتوقع.

ومن هنا، يتبين أن الذي يتحمل النتائج السلبية والأثر الضار لتطبيق وصفة صندوق النقد الدولي (FMI)، هم الفقراء، فيزداد الفقير فقرا، والغني غنا.

7 . العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاقتصادية:

1.7. الفقر وتوزيع الدخل:

إن التفاوت الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي قد ازداد داخليا من جهة، وخارجيا ما بين الدول من جهة أخرى. ففي الكثير من دول العالم، لا نجد تفاوتا كبيرا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما نجد هذا التفاوت متفاقما في الوطن العربي. إذ أن الخط الأعلى للفقر، يتمثل في حصول الفرد على دولار واحد في اليوم، أي أن دخله السنوي بنحو 370 دولار. ففي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نجد أن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت هذا الخط بدأت تضمحل، ولكن ببطء.

فكما هو معروف، أن نمط توزيع الدخل القومي، لا يمكن تغييره إلا في المدى الطويل، وإذا ما حصل هذا التغير في توزيع الدخل لصالح الفقراء أو أصحاب المداخيل المنخفضة، فإن هذا لا يحدث إلا نتيجة تغيرات سياسية واجتماعية جذرية.

فإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل، يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات التنمية وشرطا ضروريا لنجاحها.[24] ناهيك عن التخفيف من وطأة الفقر. وتشير البيانات المتوافرة إلى العلاقة الطردية بين النمو واللامساواة في الدخل. مكونا نتيجة حتمية على علاقة طردية بين الفقر والنمو. وإن الفجوة في توزيع الدخل في الجزائر فجوة عميقة، على الرغم من أن التحسن الذي طرأ على المستوى العام لدخل الفرد. إلا أن هذا لا يعكس حقيقة واقع الفرد، إذ أن نصيب الفرد من الناتج يعد متوسطا عاما لكافة أفراد المجتمع، فهو لا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته المختلفة، وحسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر. وبالتالي وقوع شريحة واسعة من الأفراد في المجتمع سواء كان حضريا أو ريفيا تحت طائلة الفقر والعوز. إلا أن وطأة الفقر في الريف أكثر منها في الحضر. ومن هنا، فإن نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر بنحو 23% في الجزائر.

أ . تطور نصيب الفرد من الدخل بالوطن العربي:[25] شهد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا إيجابيا في الفترة من 2002م إلى 2011م ، وهو ما يوضحه الجدول (1).

جدول (1) تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2011م (الأرقام بالدولار الأمريكي).

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2312.2	2528.1	2955.9	3528.6	4098.9	4605.2	5676	6716	7635	8554

المصدر: صندوق النقد العربي (2010) النشرة الإحصائية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[24] سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلين، القضايا الأساسية للنماذج والحالات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1994، ص 403.

[25] تقرير التنمية البشرية (2011) الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. http://hdrstats.undp.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 2312.2 دولار أمريكي في عام 2002م إلى 8554 عام 2011م، وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، إلا أن هذا المتوسط يعد متواضعا إذا ما قورن بالعالم كالولايات المتحدة الأمريكية، التي يبلغ متوسط دخل الفرد بها 46350 دولارا ، واليابان 34129 دولارا، وسويسرا 2415 دولارا.

ب . **التوزيع المكاني لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلى بالدول العربية عام 2010**[26]:

إن توزيع الدخل في أي بلد لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي لهذا البلد، وبدراسة الشكل (1) يمكن تقسيم دول الوطن العربي حسب مستوى الدخل بها إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى: أقل من 5 آلاف دولار أمريكي: توزعت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المنخفض في تسع دول بنسبة 42.9% من جملة عدد الدول بالوطن العربي، يقطنها 157293000 نسمة، بنسبة 46.2 % من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م، وتظهر على شكل ثلاثة نطاقات صغيرة، إضافة إلى السودان وجزر القمر، أما النطاق الأول فيقع بشمال شرق الوطن العربي في دولتي العراق وسوريا، في حين يمتد النطاق الثاني بجنوب غرب الجزيرة العربية باليمن، ومعها جيبوتي بالجانب المقابل، ويتوزع النطاق الثالث والأخير بأقصى غرب الوطن العربي بدولتي المغرب وموريتانيا.

الفئة الثانية: من 5 لأقل من 10 ألف دولار أمريكي: وجدت هذه الفئة والمعبرة عن المرحلة الانتقالية بين الدخل المنخفض والمتوسط ، في أربعة دول بنسبة 19% من جملة عدد دول الوطن العربي، يقطنها 131368000 نسمة بنسبة 38.6% من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م ، وذلك من الشرق بدول الأردن، ومصر، وتونس، والجزائر.

[26] صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25 العدد الأول، دمشق، 2009، ص 560.

الفئة الثالثة: من 10 لأقل من 15 ألف دولار أمريكي: تبعثرت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المتوسط في دولتين فقط ، هما لبنان في الجناح الآسيوي، وليبيا في الجناح الأفريقي بنسبة 9.5% من جملة عدد الدول العربية، ويسكنهما 12275000 نسمة بنسبة 3.6% من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م.

الفئة الرابعة: من 15 ألف دولار أمريكي فأكثر: شملت هذه الفئة والمعبرة عن مستوى الدخل المرتفع بشرق الوطن العربي في نطاق واحد متصل، وتحديدا في دول مجلس التعاون الخليجي في السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، وعمان، بنسبة 28.6% من جملة عدد الدول العربية، ويسكنها 39720000 نسمة، بنسبة 11.6% من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م.

ج . معامل جيني للدخل لقياس التفاوت في توزيع المداخيل بالوطن العربي:[27] إن مستويات عدم المساواة عموما، تتزايد نتيجة لزيادة التفاوت في مستويات الدخل الفردي، وهناك خمسة أشكال مختلفة من عدم المساواة، وهي التفاوت في الدخل بين المجموعة ممثلة في نسبة متوسط الدخل، وعدم المساواة داخل الإقليم، وعدم المساواة بين الأقاليم، وعدم المساواة الاجتماعية،، فالتفاوت في الدخل لا يكون فقط بين منطقة جغرافية وأخرى، بل أيضا داخل المنطقة الجغرافية نفسها.

جدول (2): معامل جيني للدخل ببعض الدول العربية المختارة عام 2010م.

الدولة	قطر	تونس	الأردن	الجزائر	مصر	فلسطين	سوريا	المغرب	اليمن	موريتانيا	جزر القمر	جيبوتي	السودان
معامل جيني	41.1	40.8	37.7	35.3	32.1	35.5	35.8	40.9	37.7	39	64.3	39.9	35.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية (2011) الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ص ص 131 – 134

[27] Jackline WAHBA (1995) Earning and Regional Inequality In Egypt, Working Paper 9613, Economic Research Forum Workshop on Labor Markets and Human Resorce Development, Cairo, p 2

ومن المعلوم أنه إذا كان مقياس معامل جيني أقل من 35 ، فيعد ذلك أمرا مقبولا، أما إذا تراوح ما بين 50 إلى 75، فيعد ذلك دليلا على درجة التفاوتات العالية، وبدراسة الجدول (2) السابق يتبين ما يلي:

7 . 2 . الفقر والسكان:

يقدر إجمالي عدد السكان في الجزائر حوالي 38297000 نسمة سنة 2013. ويقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.07% سنة 2013، بعد ما كان 1.48% سنة 2000، و20.3% سنة 2010. وبالرغم من ارتفاع هذا المعدل، إلا أنه قد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع، منذ 1990. حيث أدنى معدل نمو سكاني كان سنة 2000 ب 1.48%، وأعلى معدل كان سنة 1990 ب: 2.49%. والجدول الموالي يبين مختلف المعدلات منذ عام 1990. ونتيجة للزيادات المضطربة في معدلات النمو السكاني، أدت إلى حدوث إخفاقات في مجال تحسين مستوى المعيشة، ودعم برامج تخفيف الفقر، وهذه الإخفاقات لم تقتصر فقط على ذلك، بل ساهمت في توسيع وتعميق الفقر وتقليل فرص العمل، وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

الجدول (3): تطور أهم المؤشرات الديمغرافية في الجزائر.

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان بالآلاف	25 022	30 416	34 591	35 268	35 978	36 717	37 495	**38**
معدل النمو الطبيعي %	49،2	48،1	92،1	96،1	03،2	04،2	16،2	**07،2**
عدد الولادات بالآلاف	775	589	817	849	888	910	978	**963**
المعدل الخام للولادات %	94،30	36،19	62،23	07،24	68،24	78،24	08،26	**14،25**
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة)	50،4	40،2	81،2	8،52	87،2	87،2	02،3	**93،2**
متوسط العمر عند الإنجاب (بالسنة)	5،29	0،32	9،31	8،31	7،31	6،31	5،31	**4،31**
عدد الوفيات بالآلاف	151	140	153	159	157	162	170	**168**
المعدل الخام للوفيات %	03،6	59،4	42،4	51،4	37،4	41،4	53،4	**39،4**
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة (بالسنوات)	9،66	5،72	6،75	5،75	3،76	5،76	4،76	**0،77**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

ومع أن أفقر السكان يعيشون في المناطق الريفية، فإن أضعف السكان مناعة يعيشون في المناطق الحضرية على حافة الفقر، وذلك نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة. مما أدى إلى تفاقم الوضع

الاقتصادي، وزيادة الضغوط على الموارد المخصصة للتعليم والصحة والإسكان، نتيجة لزيادة النفقات الاجتماعية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان. والتي كان سببا في الهجرة. ونتيجة للزيادة في السكان، فإن التوزيع الهرمي للسكان أخذ شكل قاعدة كبيرة للهرم. وتشير البيانات المتوفرة أنه تواصل الارتفاع في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 05 سنوات والتي انتقلت من 11.2 % إلى 11.4% مابين 2012 و2013. كما عرفت أيضا نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 27.9 % إلى 28.1% خلال نفس الفترة. وواصلن نسبة الفئة السكانية بين 15 و59 سنة انخفاضها، حيث انخفضت من 64% إلى 63.6% في نفس الفترة. في حين واصلت الفئة التي تجاوز سنها 60 سنة ارتفاعها، حيث انتقلت من 8.1% إلى 8.3% أي ما يعادل 3188000 نسمة.

وإن ارتفاع نسبة السكان الأقل من 15 سنة والأكثر من 60 سنة، تعني ارتفاع مستوى الإعالة بالنسبة للفئة العمرية من 15 إلى 59 سنة. ومن المفيد أن نذكر أن ارتفاع معدل الخصوبة يدعم الفقر. أي أن الفقر والخصوبة المرتفعة يدعم لإحداهما الآخر. إذ أن مستويات المداخيل المنخفضة لدى الفقراء من السكان، تزيد في تشجيعهم على رفع معدلات الخصوبة نحو الأعلى. لأن الفقر يعني جعل الأطفال الأكثر عددا ضمانا أكبر في المستقبل، ومصدرا جيدا للحصول على الدخل في الوقت الحاضر[28].

3. 7 . الفقر والصحة:

إن الصحة والفقر عاملان يرتبط بعضهما ببعض. فالتدهور الصحي الناتج عن سوء التغذية ونقص الخدمات الصحية، التي تعتبر من محددات الفقر الاجتماعية.[29] وقد ثبت أن الصحة ليست قضية إنسانية ذات أبعاد كبيرة فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من جهود التنمية الاجتماعية الرامية إلى تخفيف الفقر، وتحسين مستويات عيش الفقراء والفئات المهمشة.[30] مما يشكل حاجزا يعيق تحقيق التنمية المنصفة والنمو.

---

[28] مفيد دنون يونس يونس، محددات النمو السكاني في الدول النامية، مجلة التنمية، الرافدين، المجلد 24/2، العدد 68، جامعة الموصل، 2002، ص 68.

[29] IMF, ADB, Asian Delelopement Bank, European Bank for reconstructuin and development, Inter American developement bank and world bank Global.

[30] Poverty Report, Washington D.C. World Bank, July 2000, (www.worldbank.org/wdi)

وبالرغم من المشاريع العديدة التي نفذتها الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة، ويشير الواقع إلى عدم العدالة في توزيع هذه الخدمات وخاصة في الأرياف والمناطق النائية مقارنة بالمدن وخاصة الكبرى منها.

الجدول(4): معدلات الوفيات من 1990 إلى 2013.

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الوفيات بالآلاف	151	140	153	159	157	162	170	168
المعدل الخام للوفيات %	6,03	4,59	4,42	4,51	4,37	4,41	4,53	4,39
عدد وفيات الرضع	270 36	21 072	20 793	21 076	21 046	21 055	22 088	21 586
معدل وفيات الرضع %	46,8	36,9	25,5	24,8	23,7	23,1	22,6	22,4
احتمال وفيات الأطفال أقل من 05 سنوات %	55,7	43,0	29,7	29,0	27,5	26,8	,126	26,1
عدد المواليد أموات	691 16	14 891	16 588	15 937	16 444	15 480	15 795	15 009
معدل المواليد الأموات %	21,4	24,7	19,9	18,4	18,2	16,7	15,9	15,4
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة	66,9	72,5	75,6	75,5	76,3	76,5	76,4	77,0
المعدل الخام للزواجات %	5,97	5,84	9,58	9,68	9,58	10,05	9,90	10,13

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

وتبين الإحصائيات المتوفرة أن نسبة الوفيات بلغت 4.39% سنة 2013عما كانت عليه في سنة 1990 بمعدل 6.03%. كما بلغ معدل المواليد الأموات في سنة 2013 بحوالي 15.4%. كما نلاحظ انخفاض معدلات الوفيات الرضع من 46.8% سنة 1990، لتبلغ 22.4% سنة 2013. ونفس الحال بالنسبة لاحتمال وفيات الأطفال الأقل من 05 سنوات حيث انتقل المعدل من 55.7% سنة 1990 إلى 26.1% سنة 2013. كما نلاحظ ارتفاع معدل الزواجات إلى 10.13% سنة 2013، بعد ما كان 5.97 سنة 1990. وبصفة عامة، تبين المؤشرات الصحية في الجزائر أنها مقبولة بالمقارنة مع معدلات المناطق الإقليمية الأخرى من العالم.

4. 7 . الفقر والتعليم:

لا بد من الإشارة إلى علاقة الفقر بالتعليم، إذ أن الدراسات غالبا ما تشير إلى الارتباط بينهما. فانخفاض مستويات التحصيل الدراسي وارتفاع معدلات الأمية، هما سببان لانخفاض الدخول، لذا فهما مظهران من مظاهر الفقر والتخلف.

إن الخروج من حلقة الفقر يكمن في مسألة تدارك الوقت وحسن استثماره. وهذا الأخير يكمن في التعليم والتكوين والتدريب الذي يعطي المهارة، ومن ثم الدخل الأفضل كل بمقدرته. والتعليم هو الأداة الرئيسية لتطوير رأس المال البشري، وزيادة إنتاجيته. مما يعكس زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة،[31] باعتبار أن التعليم هو الوقاية من الفقر الاقتصادي.

وعليه، فإن ظاهرة التلازم بين الفقر والأمية تكاد تكون عامة، وخاصة الدول التي يشكل فيها القطاع الريفي نسبا عالية. والذي يتسم باستمرار ظاهرة الأمية، مقارنة بالمناطق الحضرية. كما أن هناك مشاكل أخرى، مثل ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وانخفاض معدل التحاق الفتيات بمقاعد الدراسة وعدم الملائمة بين التعليم ومتطلبات السوق. ويلاحظ انخفاض نسبة الالتحاق في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وارتفاعها في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. فعلى الرغم من ضخامة الإنفاق على التعليم، إلا أنه في المقابل لم تكن المخرجات تلبي احتياجات السوق، من حيث التخصصات والكفاءة العلمية. وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة لخريجي التعليم العالي، بسبب ضعف نوعية التعليم، والتي تزداد حدتها يوما يعد يوم. والجدول "5" يبين نسب التمدرس في الجزائر.

ومن خلال هذه البيانات، نلاحظ تزايد نسبة التمدرس منذ الاستقلال إلى سنة 2009. حيث انتقلت بمعدل إجمالي من 45.4% سنة 1965 إلى 92.05% سنة 2009. وهذا ما يعكس الانخفاض الواضح في معدلات الأمية خلال نفس الفترة.

[31] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق الحكومي، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ص 177.

الجدول (5): تطور نسبة التمدرس من 1967 إلى 2008.

السنة	النسبة الحقيقية للتمدرس %		
	دكور	إناث	المجموع
1966-1965	57.7	32.9	45.4
1971-1970	70.4	43.9	57.3
1981-1980	88.4	67.3	78.0
1991-1990	93.65	77.87	85.98
2001-2000	93.04	88.16	90.65
2007-2006	35.84	93.80	94.84
2008-2007	36.43	94.91	95.39
2009-2008	92.42	91.67	92.05

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

5. 7 . الفقر والبطالة:

إن البطالة وعلاقة الفرد بالعمل هما لب التنمية الاقتصاديةو جوهرها، وذلك لأنهما يحولان دون الفقر و إن فهم هذه التنمية في إطارها الاجتماعي و ضمن المتطلبات الاقتصادية العالمية، يقتضي منا معرفة أفضل للآليات والميكانيزمات التي تعمل بمقتضاها هذه الاقتصاديات. لأن إصلاح سوق العمل أصبح الآن في قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة الاقتصادية، بعد أن أصبح من المتوقع أن تصل البطالة مرتفعة في بلدان عديدة حتى في ظل سياسات اقتصادية ملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

منذ الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في أوضاع اقتصادية متدهورة حيث قدر معدل البطالة بـ 33 %، أما على مستوى الاستثمارات، فكانت منعدمة مما أدى إلى انعدام مناصب الشغل. حيث تم تسجيل حوالي 900 ألف عاطل سنة 1964. و الجدول الموالي يبين معدلات البطالة.

الجدول (6): تطور معدل البطالة من 1966 إلى 2011.

السنة	1966	1977	1982	1990	2000	2005	2010	2011
معدل البطالة %	32.9	22.0	16.3	19.7	28.89	15.3	10.0	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

والملاحظ من خلال الجدول السابق، أن معدلات البطالة تناقصت منذ 1966 إلى 1982، حيث بلغت 16.3% من مجموع السكان النشطين. ثم بدأت بالارتفاع، حيث وصلت إلى 19.7% سنة 1990، وإلى 28.89% سنة 2000، وهذا ناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية في الجزائر بسبب انخفاض سعر النفط في منتصف الثمانينات. وبدأت بالتناقص وصولا إلى معدل 10% سنة 2011، بعد استعادة سعر النفط لارتفاعه، موازاة مع الانتعاش النسبي للاقتصاد الوطني مع بداية الألفية الثالثة.

وهذا الانخفاض يعتبر شكليا وليس حقيقيا، ويعود هذا إلى ما يلي:

- سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد في غالبيتها على القطاع العمومي. مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي؛
- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، التي لا تتعدى أربع سنوات على أبعد تقدير، مما يوحي بانخفاض معدل البطالة؛
- التعليم في الجزائر منفصل تماما عن سوق العمل، ولا يتماشى مع متطلباته.

خـاتمة:

إن تقديم أو عرض محددات وأسباب الفقر، ليس بالأمر الهين، لأنه يحتاج إلى دراسات عديدة و إلى مختصين في الميدان و لذلك حاولنا إعطاء فكرة وجيزة لهذه المحددات. من خلال بعض المؤشرات. هذه الأخيرة تلعب دور المعايير العامة لقياس و تحليل الفقر بالجزائر فهي تسهل المهمة على المحلل لدراسة الفقر بالجزائر. فلابد له من معرفة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، حتى يتسنى له من فهم ورؤية واضحة

ويمكن له ربط هذه المتغيرات بالفقر و الصحة، الفقر والعمل، الفقر والتعليم، الفقر و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ومن هذا نستنتج أنه لا يمكن لنا الاستغناء عن هذه المؤشرات، في تحديد و صياغة و قياس الفقر، مع التحليل المعمق. والمفهوم لدى جميع الباحثين والسياسيين في المجتمع وحتى الفرد في حد ذاته، فهي مؤشرات للتنمية المستدامة. ولابد من مراعاتها و الاهتمام بها في كل الدراسات و خاصة المتعلقة بالتنمية البشرية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. اسماعيل صبري عبد الله، العرب والكوكبة، بحث مقدم في الندوة الفكرية: العرب والعولمة، التي نظمها مر كز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2002.
2. آمال شلاش، دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مناهضة وإزالة الفقر، بنيويورك، 2000.
4. تقرير التنمية البشرية (2011)، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، (http://hdrstats.undp.org)
5. التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سبتمبر 2001.
6. جلال أمين، نظريات التنمية، علم أم مذهب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2001.
7. جورج فارس القصيفي. الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
8. سوسن عثمان عبد اللطيف. التنمية المحلين، القضايا الأساسية للنماذج والحالات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1994.
9. صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25 – العدد الأول، دمشق، 2009.

10. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق الحكومي، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.
11. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
12. عمر محي الدين. التخلف والتنمية، دار النهظة، القاهرة، 1971.
13. كريمة كريم. الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
14. كمال حمدان. الفقر في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر. دمشق، 1996.
15. مايع شبيب الشعري. تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في الأقطار العربية المحولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
16. محمد الصقور. السياسات الاجتماعية الفقر في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الفقراء عن القضاء عن ظاهرة الفقر، دمشق، 1996.
17. محمود خالد المسافر. إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقير في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
18. محمود حسن خان، مجلة تمويل التنمية، كيف يمكننا مساعدة الفقراء – ديسمبر 2000.
19. مفيد دنون يونس يونس. محددات النمو السكاني في الدول النامية، مجلة التنمية، الرافدين، المجلد 24/2، العدد 68، جامعة الموصل، 2002.
20. ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني. الطبعة الأولى. بيت الحكمة، بغداد، 2001.

المراجع باللغة الأجنبية:

21. CHATE Lus Michel et Jacques FONTANEL – dix problèmes économiques contemporains, OPU édition, 1993.
22. Heba HANDOUSSA, '' Economic Transition in the middle East global challenges and Adjustment stratigies'', (Cairo American University in Cairo), 1997.

23. IMF, ADB, Asian Delelopement Bank, European Bank for reconstructuin and developement, Inter American developement bank and world bank Global.
24. IMF, OECD, UN end World Bank, 2000, ‘’A batter World for ALL’’, www.Paris21.ord/batter.world
25. Jackline WAHBA (1995) Earning and Regional Inequality In Egypt, Working Paper 9613, Economic Research Forum Workshop on Labor Markets and Human Resorce Development, Cairo.
26. Poverty Report, Washington D.C. World Bank, July 2000, (www.worldbank.org/wdi)
27. Simon KUZNETS, ‘’Economic Growth and In come Inequality’’, American Review. Vol 45. N°1.
28. UNDP, technical- support document. Pauvreté indicators -1995. The internet: www.undp.org/pauvreté/publications.
29. World Bank, World developement, report 2000/2001, ‘’Attacking Poverty’’, New Yourk. N. Y. Oxford University Press. www.worldbank.org/poverty/wdr.poverty/report)